"المحكمة الشرعية" في حمص.. الاستبداد مستمر

almodon.com/arabworld/2016/4/26/المحكمة-الشرعية-العليا-في-حمص-الاستبداد-مستمر

المحكمة ما هي إلا مؤسسة فاسدة لا تصلح لأن تحكم الناس (انترنت)

على غرار معظم المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة في سوريا، تأسست "المحكمة الشرعية العليا" في ريف حمص الشمالي، معتمدة على تعاليم "الشريعة الإسلامية"، كبديل عن القضاء المدني الفاسد في عهد البعث، وفي محاولة لسدّ حاجات الناس الملحة في فض النزاعات وحل الخلافات وحفظ الحقوق.

وتأسست "المحكمة الشرعية" في حمص، في الشهور الأولى من العام 2014، بشكل سري، قبل إعلانها رسمياً بداية تشرين الأول/أكتوبر 2014، عبر تعيين بعض الشيوخ من "هيئة علماء حمص"، التي تضم شيوخ دين من مدينة حمص وريفها، وبوجود أعضاء وشرعيين من "حركة أحرار الشام" و"جبهة النصرة". فرحة المدنيين بتلك المحكمة لم تطل كثيراً؛ فقد تحولت المحكمة التي جاءت لحل المشاكل، إلى فزاعة تخيف الناس وتبطش بهم لكثرة الفساد المتغلغل فيها. ويترأس "المحكمة الشرعية" حالياً شرعي "حركة أحرار الشام" فراس غالي.

مصدر مقرب من "المحكمة الشرعية العليا" في ريف حمص الشمالي، قال لـ"المدن"، إن المحكمة ما هي إلا مؤسسة فاسدة لا تصلح لأن تحكم الناس، وهي الآن المتحكم الأول من دون منازع في حياة الناس اليومية بعد قضائها على جميع خصومها، بحجة مبايعتهم تنظيم "الدولة الإسلامية"، وهي تهمة حكمها القتل من دون ضرورة إثبات صحتها.

ويقبع العشرات من الشباب والرجال في سجون المحكمة، بعضهم قُتل تحت التعذيب، ومنهم من ما زال مغيباً عن أهله، فلا أخبار أو أحكام من المحكمة تكشف مصيرهم. ويقول أحد أبناء مدينة الرستن في ريف حمص الشمالي: "والدي يبلغ من العمر 56 سنة تم اعتقاله منذ 3 أشهر، ولا نعرف عنه شيئاً حتى الآن، والتهمة هي مناصرة تنظيم داعش، رغم تفرغ أبي للزراعة وعدم حمله السلاح يوماً، سوى في الخدمة الإلزامية أيام حافظ الأسد". الشاب يؤكد أن مجرّد السؤال عن مصير والده قد يتسبب باعتقاله، وتعميم تهمة مناصرة "الدولة الإسلامية" على العائلة.

وتظاهر سكان الرستن نهاية آذار/مارس، وبداية نيسان/إبريل العام الحالي، من أجل خروج "المحكمة الشرعية العليا" من الرستن، وذلك بعد مقتل أحد أبناء المدينة تحت التعذيب في سجون المحكمة، وكانت تهمته "سرقة هاتف محمول".

التهم لم تكن فردية فقط، بل اتهمت "المحكمة" فصائل كاملة بمبايعة تنظيم "داعش"، وكان من أشهرها "كتيبة شهداء البياضة" وقائدها عبد الباسط الساروت، الذين تعرضوا للمحاكمة والاعتقال. وبعد أن كثر الكلام في هذه القضية، ومطالبة الناشطين للمحكمة بإبراز الأدلة، أصدرت المحكمة تسجيلاً مرئياً، فيديو، حمل عنوان "تبيان الحقيقية"، في 14 آذار/مارس 2016. و"الحقيقة" بحسب المحكمة، كانت مجرّد صور

لمحادثة نصية عبر تطبيق "واتساب"، بين شخصين، الساروت ليس أحدهما، وإنما جاء ذكره في سياق المحادثة. ورغم ضعف أدلة المحكمة، إلا أن هذا الإصدار زرع الخوف في قلوب الناس، بسبب المدى الذي يمكن أن تصله المحكمة من السطحية والوقاحة في فبركة الأدلة.

وبحسب بعض العاملين السابقين في "المحكمة الشرعية"، فإن الاتهامات تنحصر ضد المجموعات العسكرية التي لا تتماشى مع أجندة وسياسات من يقف خلف المحكمة، حيث تدور الشكوك حول "أحرار الشام" و"جبهة النصرة"، كداعمين رئيسين للمحكمة.

وكانت "المحكمة الشرعية" قد أصدرت قراراً في كانون الثاني/يناير 2015، ألزمت به "النصرة" و"أحرار الشام" و"فيلق حمص" باقتحام مدينة الرستن، واعتقال عناصر "لواء خالد بن الوليد" بحجة الفساد، بعدما رفض "اللواء" وهو من أقدم تشكيلات الجيش الحر في الرستن، تسليم عناصره، لعدم اعترافه بـ"االمحكمة" المعينة من "أحرار الشام" و"النصرة". واندلعت الاشتباكات بين الطرفين، انتهت بالقضاء على "لواء خالد بن الوليد" وتفكيكه، واعتقال قائده، قبل أن يتم إعدامه لاحقاً من قبل "المحكمة"، بحسب أقاربه.

وبعد معركة الرستن، استهولت "جبهة النصرة" سيطرة "حركة أحرار الشام الإسلامية" على قرارات المحكمة وتفردها بها؛ فالمحكمة تضم في مجلسها 7 أعضاء، ثلاثة منهم لـ"الأحرار" وواحد لـ"النصرة". فرأت "النصرة" أن المحكمة لم تعد ذات جدوى، فغادرتها وشكّلت محاكم خاصة بها.

المحكمة استهدفت أي فصيل قد يؤثر على سير عملها أو قد يكون عقبة في وجهها. فعملت منذ البداية على تفكيك تلك المجموعات وجعلها تبايع أحد الفصيلين، "الأحرار" أو "النصرة" قبل انسحابها، أو من يتماشى معهما مقابل المال والإمداد العسكري، وإلا فالقتال والتهمة حاضرين.

فساد المحكمة وصل إلى استغلال حاجات الناس نتيجة الحصار المفروض على المنطقة، فعمدت إلى عقد اتفاقيات سرية مع النظام، يقال إن غايتها فك ضغط الحصار على المدنيين وإدخال المواد الغذائية لهم. وقد فتح ضمن إطار اتفاق سري بين النظام والمحكمة، معبر سري يُعرف بـ"جوالك المحطة".

ومازالت "المحكمة الشرعية العليا" في حمص تعمل على إتمام هدنة مع النظام، بهدف زيادة المعابر الإنسانية نحو ريف حمص الشمالي، ومن المرجح أن يتم فتح معبر في قرية الدار الكبيرة، مقابل أن تفتح المعارضة، خلال اليومين المقبلين، اوتستراد حمص-مصياف، والذي يعد من أهم الطرق الواصلة بين محافظة حمص وطرطوس.

وحتى الآن، مازال قاطنو ريف حمص الشمالي يعانون من ويلات ارتفاع الأسعار التي تتحكم بها المحكمة وتفرضها على الناس، فضلاً عن فرض الضرائب وغيرها. ويُقدر البعض أن حصة النظام والمحكمة، من الأتاوات المفروضة على دخول المواد الغذائية، تبلغ 7000 دولار أميركي، مقابل الشاحنة الواحدة. كما أن أحكام المحكمة تطبق على أشخاص من دون غيرهم، وتراعي الانتماء العسكري للأفراد.

وقال تاجر في المنطقة، لـ"المدن"، إنه تعرض للضرب من أحد عناصر "فيلق حمص" أثناء ادخال شاحنة مواد غذائية عبر المعبر الذي تتحكم به المحكمة و"فيلق حمص"، فجرّب تقديم شكوى إلى المحكمة لكن من دون فائدة.

وكانت "جبهة النصرة" قد اعتقلت بعض محتكري مشتقات النفط من الديزل والبنزين، إلا أن المحكمة أطلقت سراحهم، لأن محتكري تجارة النفط يتبعون للمحكمة بشكل مباشر. وهناك العديد من الشواهد والقصص التي يرويها المدنيون، تؤكد أن "المحكمة الشرعية العليا" أعادت الناس من حكم وظلم استبداد نظام الأسد، إلى ظلم واستبداد وتسلط جديد من نوع أخر.

شارك المقال :
0

3241 مشاهدة